

تقرير عن :

مؤتمر القمة العالمية للحكومات واستراتيجية الدولة للذكاء الاصطناعي



أحمد ماهر

والرؤاد في مجال التنمية البشرية، و هي أيضًا فرصة لعرض الابتكارات وأفضل الممارسات والحلول الذكية لإلهام الابتكار ولمواجهة هذه التحديات في المستقبل.

وقد بدأت هذه القمة في ٢٠١٣ بمؤتمر سنوي وتحولت في ٢٠١٦ - الدورة الرابعة- إلى مؤسسة "القمة العالمية للحكومات"، إذ تم تحويلها من حدث عالمي إلى مؤسسة عالمية تعمل على مدار العام، وترتكز على استشراف المستقبل في كافة القطاعات، إضافة إلى إنتاج المعرفة لحكومات المستقبل، وإطلاق التقارير والمؤشرات التنموية العالمية، وبناء شراكات مع أهم المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي.

وتزامننا مع فعاليات الدورة الخامسة التي استضافت ١٥٠ متحدثًا في ١١٤ جلسة وشارك في أعمالها أكثر

طالعنا اخبار الصحف المحلية والعالمية بخبر «تعيين عمر بن سلطان وزير دولة للذكاء الاصطناعي بالإمارات» يأتي ذلك بعد ان قام الشيخ محمد بن راشد المكتوم نائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي بإطلاق استراتيجية الدولة للذكاء الاصطناعي ومؤتمر القمة العالمية للحكومات الذي قادهما الوزير الجديد ذو الـ٢٧ عام.

وتمثل القمة العالمية للحكومات أكبر تجمع حكومي سنوي عالمي، وهي منصة دولية تهدف إلى الارتقاء بمستقبل الحكومات في العالم و تحدد القمة جدول الأعمال للجيل القادم من الحكومات مع التركيز على كيفية الاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا في إيجاد حلول فعالة للتحديات العالمية التي تواجه البشرية. حيث تسمح بتبادل المعرفة في مجالات الحكومات واستشراف المستقبل والتكنولوجيا والابتكار، كما أنها منصة للريادة الفكرية ومركز للتواصل بين صناعات القرار والخبراء

في جميع الجهات الحكومية حول الآليات التطبيقية للذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات العمل الحكومي، وتنظيم قمة عالمية سنوية، وإطلاق المسرعات الحكومية للذكاء الاصطناعي.

المحور الثالث : تنمية القدرات : عبر تطوير قدرات القيادات الحكومية العليا في مجال الذكاء الاصطناعي، ورفع مهارات جميع الوظائف المتصلة بالتكنولوجيا، وتنظيم دورات تدريبية للموظفين الحكوميين في شتى القطاعات، إلى جانب تحديد نسبة من البرامج الدراسية للمبتعثين خارج الدولة لدراسة التخصصات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وذلك لتطوير قاعدة عريضة من الكوادر الحكومية المؤهلة في هذا المجال.

المحور الرابع : التطبيق: عبر توفير ١٠٠٪ من خدمات الخط الأول للجمهور من خلال الذكاء الاصطناعي، ودمج الذكاء الاصطناعي بنسبة ١٠٠٪ في الخدمات الطبية، ودمج الذكاء الاصطناعي في الخدمات الأمنية الخاصة بتحديد الهوية، وزيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الوظائف الروتينية، كل ذلك بغية توفير الوقت والجهد وتعزيز الكفاءة الإنتاجية والحفاظ على الموارد البشرية والمادية دون هدر، ضمن رؤية طموحة تسعى إلى الاستثمار والاستغلال المطلق لكافة الطاقات والإمكانات، بحيث يصل الهدر إلى معدلات دنيا في كل قطاعات العمل الحكومي في الدولة.

المحور الخامس: الحوكمة : من خلال تعيين المجلس الاستشاري للذكاء الاصطناعي وإصدار ونشر قانون حكومي بشأن الاستخدام الآمن للذكاء الاصطناعي، هو الأول من نوعه في المنطقة، وتنظيم سلسلة من المؤتمرات لضبط وتنظيم الذكاء الاصطناعي. كذلك يشمل هذا المحور تطوير أول وثيقة عالمية من نوعها بالتعاون مع الحكومات الرائدة في المجال نفسه، بحيث تحدد الضوابط والمعايير اللازمة لضمان الاستخدام الآمن والسليم للذكاء الاصطناعي على مستوى العالم.

المصادر:

- جريدة الامارات اليوم الالكترونية، بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٧، الرابط: <https://goo.gl/AH٨٧NN>
- جريدة البوابة نيوز الالكترونية، بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١٧، الرابط: <https://goo.gl/W٨٢EUT>
- الموقع الإلكتروني للقمة العالمية للحكومات، الرابط: <https://www.worldgovernmentsummit.org>
- جريدة البيان الإلكترونية: بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٧: <https://goo.gl/UJhWyM>

من ٤ آلاف شخصية إقليمية وعالمية ضمن وفود من ١٣٨ دولة، قام الشيخ محمد بن راشد بكشف النقاب عن استراتيجية الدولة للذكاء الصناعي.

وتعد استراتيجية الدولة للذكاء الاصطناعي هي الاستراتيجية الأولى من نوعها التي تتبناها حكومة عربية في المنطقة إن لم تكن علي مستوي العالم من حيث القطاعات التي تغطيها وأنواع الخدمات هذا وتعد هذه الاستراتيجية هي الموجة والجديدة بعد الحكومة الذكية .

وتتمثل أهداف هذه الاستراتيجية في الاتي:

• خلق سوق جديدة واعدة في المنطقة ذات قيمة اقتصادية عالية، ودعم مبادرات القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية.

• بناء قاعدة قوية في مجال البحث والتطوير

• أن يتم الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات بمعدل ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣١، بحيث يتعين على جميع الجهات الحكومية في الدولة اعتماد الذكاء الاصطناعي، وذلك بما ينسجم ومثوية الإمارات ٢٠٧١، الساعية إلى أن تكون دولة الإمارات الأفضل بالعالم في المجالات كافة.

• توفير ٥٠٪ من التكاليف السنوية للعمل الحكومي، سواء في ما يتعلق بخفض الهدر في عدد المعاملات الورقية، أو توفير ملايين الساعات التي يتم إهدارها سنويا في إنجاز هذه المعاملات، كما يعمل الاستثمار الكفؤ في الذكاء الاصطناعي على توفير تكاليف النقل، وخفض كلفة إنجاز المشروعات، وتحقيق ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي.

وتنقسم محاور العمل في الاستراتيجية الي خمسة محاور رئيسية مترابطة ومتكاملة:

المحور الأول: بناء فريق عمل الذكاء الاصطناعي: ويتضمن تشكيل مجلس الذكاء الاصطناعي للدولة، وإنشاء فرق عمل مع الرؤساء التنفيذيين للابتكار في الجهات الحكومية، وصياغة الخطط الاستراتيجية ونشرها في القمة العالمية للحكومات لعام ٢٠١٨، ويعد هذا المحور مهما كونه يشكل القاعدة الأساسية التي تُبنى عليها الاستراتيجية الوطنية الاماراتية للذكاء الاصطناعي.

المحور الثاني: التمهيدي من خلال البرامج والمبادرات: من بينها تنظيم زيارات ميدانية للجهات الحكومية لفهم قطاع الذكاء الاصطناعي، وتنظيم ودعم ورش العمل